الاعم كتصور الانسان مع تصور قابل العلم وصنعة الكتابة الحافيتا ن
في الحكم بلزوم قابل العلم وصنعة الكتابه للانسان فان قلت لانسلم
ان مجرد تصور الانسان وقابل العلم كاف في الحكم بلزوم قابل العلم للا
نسان بل يحتاج الي ان يقال لان الانسان ذو مبدأ الادراك اي النفس
الناطقة وكل من كان كذلك فهو قابل للعلم قلت المحتاج اليه هاهنا الوسط
الحاضر بحالتي قولنا الاربعة زوج فيكون من قبيل قضايا قياساتها معها
وهو لا ينافي اللزوم البين لان الاحتياج الي الوسط الحاضر لا يوجب
كون اللزوم غير بين لانه عبارة عن عدم الاحتياج الي برهان لا عن
عدم الاحتياج الي شيء اصلا فان قلت كثيرا ما يتصور الانسان وقابل
العلم ولا يحكم بلزوم الثاني للاول قلت كفاية التصورين في الحكم باللزو م
لا يستلزم لزوم الحكم وانما يستلزم ذلك ان لو كان حصول التصورين
علة تامة للحكم باللزوم وليس كذلك فان ارادة الحكم هاهنا من اجزاء
العلة التامة هذا هو التحقيق واما التدقيق فهو ما قيل من ان تصو
الانسان يستلزم تصور قابل العلم لان الناطق جزء الانسان
وهو عبارة عن المدرك والمدرك هو العالم والعالم يلزم ان يكون
قابل العلم والا لم يكن متصفا به لان انتفاء قابلية الشيء يستلزم
انتفاءه فيكون قابل العلم من لوازم مفهوم جزء الانسان وهو الناطق
لان الانسان حيوان ناطق بالمعنى البين الذي هو بالمعنى الاخص فان
قلت هل لك تدقيق في صنعة الكتابة التي هي عبارة عن الحركة الارادية
المخصوصة الصادرة عن الحيوان المستندة الي الروية الفائضة عن المدرك
قلت هي لانها مركب من جزئين كل واحد منهما لازم لجزء من جزئي الانسان
على سبيل التوزيع بناء على ان الحركة مستندة الي الحيوان الذي هو الحساس
المتحرك بالارادة والروية مستندة الي الناطق الذي هو المدرك بالكلي
البين الذي هو بالمعنى الاعم فان قلت لانسلم ان المجموع اولي بان يقال انه من
بين بالمعنى الاخص كلزوم صنعة الكتابة للانسان من حيثية الحيوانية

والناطقية

والناطقية كما قررت لنا من ان لازم المجموع الواحد كلزوم قابل العلم من حيثية
الناطقية كما مر بنا على ان الاول مشتمل على تكرار اللزوم دون الثاني قلت
كون اللزوم بينا بالمعنى الاخص مبني على ما تقرر ان اللزوم بسرعة الانتقال
لا على تكرار اللزوم ونقد عملي ان التكرار ليس الا في نوع اللزوم لا في
شخصه حتى يتكرر الوسط في لزوم واحد فان الانتقال من الناطق الذي
هو العالم الي قابل العلم اسرع من الانتقال من الحساس المتحرك بالارادة والعا
لم المدرك الي قابل العلم وصنعة الكتابة التي عبارة عن الحركة المخصوصة المبنية
على التامل والروية بناء على ان الاول انتقال من الخاص الي العام لان العالم
بالفعل اخص من القابل للعلم والثاني انتقال من العام الي الخاص
لان المتحرك اعم من ان يكون متحركا باليد او بغيرها وعلى تقديرها اعم من ان
يكون على سبيل الكتابة او على سبيل الحكاية فان قلت العام لا يدل على الخاص
باحدى الدلالات الثلاث قلنا يدل المتحرك بالفعل على قابل الحركة المخصوصة
التي هي الكتابة بمعنى ان المتحرك بالفعل اعم من ان يكون قابلا لتلك الحركة
المخصوصة ام لم يكن لجواز ان لا يكون قابلا لتلك الحركة المخصوصة و
يكون قابلا لغيرها من الحركات كالجسم الثقيل المتحرك من المحيط الي المركز
الغير القابل للحركة من المركز الي المحيط قلت المعتبر في اللزوم بالمعنى
الاعم هو الشعور باللزوم بعد الشعور بالطرفين لا دلالة احد الطر
على الاخر فانها هي المعتبرة في اللزوم البين بالمعنى الاخص قوله والتعريف
الذكور للزوم اه يعني ان تعريف اللزوم بكون المعنى الخ بحيث
يلزم من تصور المسمى تصوره انما هو اللزوم البين بالمعنى الاخص
لاعتبار دلالة احد الطرفين على الاخر فيه قوله واشتراط الاخص يوجب اشتراط
الاعم بوجه ان اللزوم البين بالمعنى الاخص لما كان عبارة عما اشتمل على
كفاية التصور الواحد في الحكم باللزوم بينهما واللزوم البين بالمعنى
الاعم عبارة عما اشتمل على كفايتي التصورين في الحكم المذكور فكان
كفاية التصور الواحد اخص من كفاية التصورين بمعنى انه كلما

في الحكم باللزوم

بخلاف الكاتب فانه هو المتحرك باليد على سبيل الكتابة

البين بين